نقد الوجه النحوي عبر حقيقة المعنى في كتاب سيبويه

- المعنى والإعراب أنموذجاً -

Criticism of the grammatical face through the fact of meaning in the book sibweh- Meaning and expression model-

ميثم عبد السادة شبلاوي الجليحاوي **أ.د.رجاء عجيل إبراهيم الحسناوي**

جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية

ملخص البحث:

يتضمن البحث الموسوم بـــــ(نقد الوجه النحوي عبر حقيقة المعنى في كتاب سيبويه –المعنى والإعراب أنموذجاً –) محورين أساسيين : الأول : يتعلق بنقد الوجه النحوي في كتاب سيبويه ، والآخر: يختص بمعيار مهم اعتمده سيبويه في ذلك النقد، ألا وهو (المعنى) فقد أطلق سيبويه في كتابه عشرات ؛ بل مئات النقود النحوية التي فيها القبول أو الرفض لهذا الوجه النحوي أو ذاك وهو يرتكز في كل ذلك على أصول وأسس ومعايير عديدة من تلك الأسس والمعايير معيار (المعنى)الذي ينصبُّ عليه البحث هنا تاركاً الأصول والأسس الأخرى إلى مواطن أخرى ؛ فقد عوَّلَ سيبويه تعويلاً كبيراً جداً في كتابه على هذه الحقيقة ويبرز ذلك وينجلى بأهم ثنائية في اللغة العربية وهي ثنائية المبنى والمعنى أو اللفظ والمعنى أو المعنى والإعراب حيث إن الإعراب هو فرع المعنى الوظيفي وهو مقترن بالمعنى غاية الاقتران فما العلامة الإعرابية إلا نتاج المعنى النحوي الوظيفي ، وإن اهتمام سيبويه وعنايته بجانب المعنى لكبير جداً في كتابه وهو واضح لكل من يتصفح كتابه ، وعليه يرتكز نقده في كثير من الأوجه النحوية قبولاً أو رفضاً فلقد كان ذلك أساساً يستند إليه لبيان الصحة النحوية من عدمها وسلامة التركيب من رداءته وهكذا.

Abstract

Includes search tagged with(Criticism of the grammatical face through the fact of meaning in the book sibweh- Meaning and expression model-) Two main axes The first : relates to Criticism of the grammatical face In the book sibweh And the other : : it is concerned with an important criterion adopted by cebuih in that criticism The meaning is lost In his book Seboye published dozens But hundreds of grammatical coins in which acceptance or rejection For this grammatical aspect or that It is based on many origins' principles and criteria of those principles and standards criterion (meaning) that is the focus of research here Leaving the other assets and bases to

other citizens Seboye has relied very heavily on this fact in his book This is highlighted by Wenley ' The most important bilateral in the Arabic language It is a double structure ' meaning'word'meaning'and expression wherethe expression is the functional meaning branch and is associated with the very meaning of the conjugation what is the sign of the Arabs is only the product of the grammatical meaning of the job sibweh's attention and attention to the meaning is very large in his book and it is clear to everyone who browses his book therefore ' his critique is bassed on many grammatical aspects of acceptance or rejection it is bassed on the statement of grammatical health and the integrity of the installation of its badness and so on.

الإعراب فرع (المعنى الوظيفي) ، واقترانُه بالمعنى يؤكِّد أن للتراكيب النحوية مستويَيْنِ : الأول شكليّ والآخَر معنويّ (١) فابن جني يُعَرِّف الإعرابَ قائلاً إنه ((الإبانة عن المعاني بالألفاظ ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شَرْجاً واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه)) (٢) فهذه التغييرات اللفظية – كما هو ملاحَظ – مَنْشؤها إرادة المتكلم وقصده لِمعانٍ محدّدة ، ومن ثمّة تكون العلامة الإعرابية من القرائن المعنوية (٣) فالإعراب هو ((الفارق بين المعاني المتكافِئَة في اللفظ ، وبه يعرف الخبَر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما مُيّز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من مَنْعوت ، ولا تَعَجُّبٌ من استفهام ، ولا صَـــــدْر من مصدَر ، ولا نعـــــتٌ من تأكيد)) (٤)

وتأكيد هذه الحقيقة وهذه الأهمية يتجسد بما نقلَتْه لنا الروايات مِنْ أَنَّ بنت أبي الأسود الدُّؤَلِيّ (ت ٦٩ هـــ) ((قالت له ذات يوم : يابه ما أشدُّ الحرِّ ، فقال لها : الرمضاء في الهاجرة يا بنيَّة ... فقالت له : لم أسالك عن هذا ، إنما تعجبت من شدة الحر . فقال لها : فقولي إذاً ما أشدَّ الحرَّ . ثم قال : إنا لله ، فسدت ألسنة أولادنا . وهمَّ ان يضع كتاباً يجمع فيه أصـــــــــــــــــــــــول العربية)) (٥)

ومعنى ذلك أن علامة الإعراب دليل على المعاني لا يمكن تجاهله فلو أن قائلاً قال : «ما أحسنْ زيدْ» أو قال : «ضرب عمرْ زيدْ» من دون أن يُعْرِب فإن من الصعب جداً معرفة مراده لكنه لو قال : «ما أَحْسَنَ زيداً» أو قال : «ما أَحْسَنُ زيدٍ» أو «ما أَحْسَنَ زيدٌ» فُهِمَ قصدُه ومراده بأنه في الجملة الأولى كان متعجِّباً وفي الثانية مستفهماً وفي الثالثة نافياً ؟! (٦).

فأَبانَ بالإعراب عن المعنى الذي أراده في التفريق بين المعاني فالإعراب وإن كان تمثيلاً للصناعة النحوية إلا أنه كاشف عن المعاني(٧)

وتشتد آصرة المعنى والإعراب حينما نَعْرِف أن العلامة الإعرابية هي نتاج معنى نحوي (وظيفي) يظهر بطرائق التعليق بين أجزاء الكلام وربط بعضها ببعض أي معاني البنية الشكلية التي تحمل نماذج من الترتيب واختيار الأقسام الشكلية في مقابل المعاني المعجمية حيث إن لكل كلمة في السياق وظيفة معينة ، وقد يبدو

لأول وَهْلة أن عبدالقاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) صاحب نظرية النَّظْم أول من تفطَّنَ إليها عبر حديثه عن مفاهيم الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها وتفسيره لأنواعها كالحال والمفعول لأجله والزمان والمكان والتعريف والتنكير والإضمار والإظهار والوصل والفصل والشرط والجزاء ومعاني الحروف وغيرها وتوضيحه وجوه التصرف فيها بقوله : ((فلستَ بواجدٍ شيئاً يرجعُ صوابُه إن كان صواباً ، وخَطَؤُه إن كان خطأ ، إلى «النظم» ، ويدخلُ تحت هذا الاسم ، إلّا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة ، فأُزيل عن موضعه ، واستُعْمِل فى غير ما ينبغى له ، فلا ترى كلاماً قد وُصِف بصحَّةِ نَظْمٍ أو فساده ، أو وصف بمزيَّةٍ وفضلٍ فيه ، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل ، إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخلُ في أصل من أصوله ، ويتَّصل بباب من أبوابه)) (٨)

بَيْدَ أن سيبويه كان الأسبق وهو يُوْلِي هذا الجانب عنايةً ولكن لم يظهر ذلك عنده على شكل نظرية كما ظهر عند الجرجاني ،واهتمام سيبويه بل اعتماده على المعنى بشكل عام واضحٌ جَلِيٌّ لكل من يقرأ كتابه وتتأكّد هذه الحقيقة في مقدمة من مقدمات الكتاب مازجَ فيها بين المبنى والمعنى بقوله :

((هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسنٌ ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب ، فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً . وأمَّا المحال فأن تَنقض أوَّلَ كلامك بآخِره فتقولَ : أتيتك غداً ، وسآتيك أمس . وأما المستقيم الكذب فقولك : حَمَلتُ الجبلَ ، وشربت ماء البحر ، ونحوه ، وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ فى غير موضعه ، نحو قولك : قد زيداً رأيت ، وكى زَيدٌ يأتيك ، وأشباه هذا . وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمسِ)) (٩)

فالمعنى عند سيبويه معيار اعتمده في الصحة وعدمها في الكلام وفي تصنيف أبواب النحو في كتابه إلى جانب معايير أخرى من مثل العامل والإعراب والمقام وسواها (١٠) ؛ لأن العلامة الاعرابية قرينة غير كافية للفصل بين الأبواب النحوية حيث إنه من الممكن أن تشترك أبواب عديدة في علامة واحدة من مثل علامة الفتحة ؛ لذلك نجد سيبويه يجعل (المعنى الوظيفي) العلّةَ المُتغيِّرةَ و(الحالة الإعرابية أو العلامة الإعرابية) عنصراً ثابتاً(١١)

يقول : ((هذا باب ما يَنتصب من المصادر لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر فانتَصبَ لأنَّه موقوع له ، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلَه لِمَ كان ؟ وليس بصفةٍ لمَا قبله ولا منه ... وذلك قولك : فعلت ذاك حِذارَ الشرّ)) (١٢).

ففي النص يكون الثابت هو الحالة الإعرابية وهي نصب المصدر أما المُتغيِّر فهو المعنى الوظيفي الذي هو عذر لوقوع الأمر وموقوع له وتفسير لما قبله لِمَ كان ؟ ويقول في موضع آخر : ((فهذا كلُّه يَنتصب لأنَّه مفعول له ، كأنّه قيل له : لِمَ فَعَلتَ كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا)) (١٣)

وعلى هذا النهج جاء قوله عن الحال في ((باب ما ينتَصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمرُ فانتَصب لأنه موقوعٌ فيه الأمرُ وذلك قولك : قَتلتُهُ صَبْراً ، ولَقيتُه فُجاءةً ومُفاجأَةً)) (١٤)

فحُكْمُ النصب ثابت إلا أن المعنى الوظيفي متغيّر ؛ فالحال منصوب مثل المفعول لأجله إلا أن الحال وقع فيه الأمر ولم يقع له كما المفعول لأجله ما يَؤُوْل إلى القول:

إن تعدد (المعنى الوظيفي) لا يقابله تعدد في العلامة الإعرابية ؛ فنكون بإزاء مستويين:

-الأول : النظام النحوي القائم على تجريد الوظائف اللغوية وتحديد العلاقات بينها.

-الثاني : الحَدَث اللغوي الذي قد يخرج عن قواعد النظام النحوي ويتجاوزها لمقاصد المتكلم.

ويفاضل سيبويه بين أوجه القراءة القرآنية بعبارات يُسْتَكْنَهُ منها نقده للوجه النحوي فيها في قوله : ((ومثلُ ذلك قوله جلّ ثناؤه : «وأمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ» (١٥) وإنما حَسُنَ أن يُبْنَى الفعلُ على الاسم حيث كان مُعْمَلاً فى المُضْمَرِ وشَغَلْتَه به ، ولولا ذلك لم يحسُنْ ؛ لأنك لم تَشغَلْه بشئ . وإن شئت قلت : زيداً ضربتُه ، وإنَّما نصبُه على إضمار فعلٍ هذا يفسِّره ، كأنّك قلتَ : ضربتُ زيداً ضربتُه ، إلّا أنّهم لا يُظهِرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتفسيره . فالاسمُ هاهنا مبنىٌّ على هذا المضمَرِ . ومثلُ تَركِ إظهار الفعل هاهنا تركُ الإظهار فى الموضع الذى تَقَدَّمَ فيه الإضمارُ ... وقد قرأ بعضُهم : (وأمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ) ... فالنصب عربىٌّ كثير ، والرفْعُ أَجودُ ، لأنّه إذا أراد الإعمال فأقربُ إلى ذلك أن يَقولَ : ضربتُ زيدا وزيداً ضربتُ ، ولا يُعمِل الفعلَ فى مضمَر ، ولا يَتناوَل به هذا المتناوَلَ البعيدَ . وكلٌّ هذا من كلامهم)) (١٦)

إنّ في القراءات القرآنية تدرّجاً في طاقة الفصاحة من حيث إنّ الاستعمالات اللسانية عند سيبويه درجات في الفصاحة ومن هنا فقد تكون شحنة الرفع أقوى داخل كيان القراءة على الرغم من بروز النصب قبلها في قوله تعالى : ((فأَرْسَلْنا عليهِمْ رِيْحاً صَرْصَراً)) (١٧) إذ يرتكز حكم الرفع عند سيبويه بتعليل أن ((أَمَّا وإذا يُقطَعُ بهما الكلامُ ، وهما من حروف الابتداء يَصرفانِ الكلامَ إلى الابتداء إلّا أن يَدْخُلَ عليهما ما يَنْصِب ، ولا يُحْمَلُ بواحدٍ منهما آخِرٌ على أوّلَ كما يُحْمَل بثُمَّ والفاءِ ، ألا ترى أنّهم قرءُوا : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) وقبله نصبٌ ، وذلك لأنها تَصرِفُ الكلامَ إلى الابتداءِ ، إلّا أن يُوقَع بعدَها فعلٌ ، نحو أمّا زيداً فضربتُ)) (١٨) ففي ظل إعادة بناء مقتضيات الرفع يُحْكَم على (أَمّا) أنها حرف ابتداء فكانت مناسَبَة الرفع للابتداء معيار التفضيل عنده بأنه الأجود ، وتتكفل كفاية السيرافي اللغوية رفدَ حكم الرفع بإيلائه عناية الجمـــــــــــــــــــــــــــــــهور قراءةً (١٩) قائلاً : ((لأنك إذا رفعت لم تحتج إلى إضمار شيء ، وإذا نصبت أضمرت فعلا ، وأنت لو أردت إعمال الفعل في الاسم كان يمكنك أن تحذف الضمير الذي في الفعل ، وتصل إلى الاسم ، ولم يكن يحتاج إلى هذا التأويل البعيد)) (٢٠) إنّ الانحراف عن النصب على الرغم من قول سيبويه أنه عربي كثير إلى الرفع ينطلق من معنى الشرط في (أمّا) فالشرط يقتضي الفعل وهو أَوْلى به (٢١) ما حظي به النصب بـــ (القياس) (٢٢)

وتلك حَظْوَة متأتية من أن (أمّا) تنوب عن فعل فكأنها هو ؛ ولذا لا يليها الفعل (٢٣) فالسلوك اللغوي فيها سيُوجَّه بتحديد عناصره بتقدير (أَمَّا ثمودَ فهدينا فهديناهم) (٢٤) تبيان ذلك للمتمعِّن في الكتاب يتم عبر ثنائية

تقديرية يتحكم فيها الفعل فيحلل سيبويه نسيج التركيب اللغوي في قراءة النصب في الآية من خلال حيِّز يشمل قول (زيداً ضربتُه) فاستدلاله بالآية على توجيه النصب فيه ما يدل على أنه يوجّهها عليه فالنصب في الآية الكريمة يشكِّل آصرة ترابطية مع هذا التركيب من جهة الوحدات المشاركة في الدليل النّظمي فيقول:

((وقد قرأ بعضهم : «وأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ» إلَّا أنّ القراءة لا تُخالَفُ ؛ لأنّ القراءة السُّنَّةُ)) (٢٥) وتحت سيطرة الابتداء يكون الرفع عند سيبويه أفصح من النصب ، إذ تشخص القيمة الخلافية بين الرفع والنصب بتوظيف الابتداء في (أمّا) لأنها لا تعمل في الاسم الواقع بعدها شيئاً ، فكأنها لم تُذْكَر قبله ، ويمكن بلورة النتيجة عبر تواتر العلاقات التركيبية في سياق الآية أن فصاحة الرفع تحدّدتْ قيمتها عبر (أما) التي لا يليها إلا الأسماء (٢٦) بوصفها حرف ابتداء وهي قيمة لا يمكن الوقوف عليها إلا على صعيد النظام ، بل لا يمكن تصورها خارجه (٢٧)

ويتجلى أمر النقد ارتكازاً على المعنى إضافة إلى ما تَقَدَّمَ عبر المَحاور الآتية:

١ – التعليق:

ترتبط مسألة (التعليق) بأفعال الظن الناسخة للمبتدأ والخبر ، ومن المعلوم أنها نوعان : أفعال قلوب وأفعال تحويل ؛ وأن الأُولى من تلك الأفعال هي نوعان أيضاً : فمنها أفعال يقين وأخرى أفعال رُجْحان ، ثم أنها تُقْسَم بلِحاظ آخَرَ إلى متصرِّفة وغير متصرِّفة فالمتصرفة هي:

أ – أفعال القلوب الدالة على اليقين (رَأَى – عَلِمَ – وَجَدَ – دَرَى).

ب – أفعال القلوب الدالة على الرُّجْحان (خَالَ – ظَنَّ – حَسِبَ – زَعَمَ – عَدَّ – حَجَا – جَعَلَ).

ج– أفعال التحويل (صَيَّرَ – جَعَلَ – وَهَبَ – تَخِذَ – اتَّخَذَ – تَرَكَ – رَدَّ).

أما غير المتصرفة فهي:

أ – الفعل الدال على اليقين (هَب).

ب – الفعل الدال على الرجحان (تَعَلَّمْ) بمعنى (اعلمْ).

واختصت القلبية المتصرفة بالتعليق (٢٨).

فالتعليق هو : ترك العمل لفظاً فقط مع إبقائه معنىً وتقديراً.

وهذا يعني أن التعليق إبطال للعمل وهو ليس أمراً اختيارياً ؛ لأنه إذا وُجِدَ المُعَلِّق امتنع العمل ولا يصح ، ويتمثل المُعَلِّق بـــ (ما) النافية أو لام الابتداء أو الاستفهام (٢٩).

فمن مواردها في الكتاب ما جاء في ((باب ما لا يَعْمَلُ فيه ما قبله من الفعل الذى يتَعدّى إلى المفعول ولا غيره لأنه كلام قد عَمِلَ بعضه فى بعض ، فلا يكون إلّا مبتدأً لا يَعمل فيه شئٌ قبله ، لأنَّ ألف الاستفهام تَمنعُه من ذلك . وهو قولك : قد علمتُ أَعَبْدُالله ثَمَّ أم زيدٌ ، وقد عرفتُ أَبو مَنْ زيدٌ ... فهذا فى موضع مفعول ، كما أنَّك إذا قلت : عبدُالله هل رأيتَه ؟ فهذا الكلامُ فى موضع المبنىّ على المبتدإ الذى يَعْمَلُ فيه فيَرفعُه ... ومن ذلك : قد علمتُ لَعبدُ الله خيرٌ منك . فهذه اللامُ تمنَعُ العملَ ، ... لأنَّها إنَّما هى لامُ الابتداء ، وإنما أَدخلتَ عليه علمت لتُؤكِّدَ وتجعلَه يقيناً قد علمتَه ولا تُحيلَ على علم غيرك ... وتقول : علمتُ عمراً

أَأَبوك هو أم أبو غيرك ، فأَعملتَ الفعلَ فى الاسم الأوّل لأنَّه ليس بالمُدْخَلِ عليه حرفُ الاستفهام ... وإن شئت قلت : قد علمتُ زيدٌ أبو من هو : كما تقول ذاك فيما لا يتَعدّى إلى مفعولٍ ... وتقول : أَرَأَيْتَكَ زيداً أبو مَنْ هو ، وأَرَأَيْتَكَ عمراً أَعندك هو أم عند فلان ، لا يَحسن فيه إلَّا النصبُ فى زيد ، أَلَا ترى أنَّك لو قلت : أرأيتَ أبو من أنت ، أو أرأيت أزيدٌ ثَمَّ أم فلانٌ ، لم يَحسن ، لأنَّ فيه معنى أَخْبِرْنى عن زيد ، وهو الفعل لا يَسْتَغْنِى السكوتُ على مفعوله الأوّل ، فدخولُ هذا المعنى فيه لم يَجعله بمنزلة أخبرْنى فى الاستغناء ، فعلى هذا أُجْرِىَ وصار الاستفهامُ فـــى موضع المفعول الثانى)) .([٣٠])

حدد سيبويه في هذا الباب الاستفهام وهو الذي لا يعمل فيه ما قبله فيما بعده فقولنا : «قد علمْتُ أَعبدُاللهِ ثَمَّ أم زيدٌ» دخل الفعل على جملة استفهامية حالَ بينها وبين الفعل حرفُ الاستفهام . وهنا يقال إن الاستفهام يسد مَسد المفعولين ويُعَلَّق عمل الفعل المباشر ، وكذلك الأمر حينما تدخل لام الابتداء على المبتدأ في الجملة الاسمية ، ويشير سيبويه الى سبب دخول (علمت) بأنها جاءت لِتؤكِّد بمعنى أن الأصل : «لَعبدُ اللهِ خيرٌ منك» غير أنك لو تكلّمت بهذا جاز أن يكون على سبيل التظنّي منك ، أو خَبَّرَك به مُخبِرٌ ؛ فأردت أن تنفي ذلك ولا تُحِيلَ على عِلْم غيرك ، فجئت بالفعل (علمت) ؛ وأما قولك : «علمتُ عمراً أأبوك هو أم أبو غيرك» ؛ فالمفعول الأول هو (عمراً) وما بعده جملة استفهامية في موضع المفعول الثاني ، كما يمكن تعليقها عن العمل وجعلُها بمعنى (عرفتُ) المتعدية الى مفعول واحد تسد مَسده الجملة الاستفهامية وأما الفعل (أرأيتك) وإن كان بمعنى (أخبِرْني) إلا أنه لا يحسن فيه إلا النصب حيث إن الاسم الواقع بينه وبين الاستفهام لا يجوز فيه إلا النصب ([٣١]) ((فالمركّب الفعليّ (أرأيت) على الرّغم من تضمّنه معنى المركّب الفعليّ (أَخْبِرْني) أي أنّه اشتمل دلاليّاً على فعل وفاعل ومفعول كان يكتفي أن يأخذ المفعول الثّاني (الاستفهام) وهو ما يسمح بوجود الاسم بعد (أرأيت) مرفوعاً إلّا أنّ الملاحظ أنّ (أرأيت) سلك مسلك فعل مفرد يطلب مفعولين في خارجه ويكتفي أن يكون الأوّل له لفظاً ومعنى حسب وأما الثّاني فيكون مفعوله في المعنى فحسب)) ([٣٢]) ويوضح سيبويه الفرق بينه وبين الفعل (علمت) في الجملة السابقة بأن (أرأيتك) لا يشبه (علمت) ؛ لأن فيه معنى (أخبرني) ، و (أخبرني) فعل لا يُعَلَّق عمله والسبب في عدم التعليق هو أنه لا يستغني السكوت على مفعوله الأول – كما ذكر سيبويه – ، وعليه يتبعه (أرأيتك) في عدم التعليق أيضاً غير أنه وإن كان في معنى (أخبرني) فهو فعل متعدّ إلى مفعولين لا يجوز الاكتفاء بأحدهما الأول هو (زيد) ، والثاني الجملة التي بعده ، وتكشف لنا عبارات النقد في النص : (لا يحسن) ، (لم يحسن) ، (لا يستغني السكوت) البناء القويم والتماسك المَتين بين مِحْوَرَي المعنى والإعرابِ في تحليلات تراكيب متشابهة الألفاظ مختلفة المعنى والإعراب.

٢-النعت المقطوع:

يتقابل مصطلحان في الدرس النحوي هما مصطلح (التَّسَلُّط) ومصطلح (القَطْع) أو (الانقطاع) ، ويراد بالقطع : الانقطاع العاملي أي قطع العامل عما بعده فلا يتسلط عليه لعدم تأثيره فيه ([٣٣]) إذ يُقْطَع النعت عن منعوته فلا يتبعه بالإعراب بتقدير عامل آخر غير العامل المذكور ، ويلجأ المتكلم إلى القطع لغاية يريدها لِمَا فيه من ((التفنن الموجب لإيقاظ السامع وتحريكه إلى الجِدّ في الإصغاء فإن تغييرَ الكلامِ المَسوق لِمعنى من المعاني

وصَرْفَه عن سننه المسلوك ينبئ عن اهتمامٍ جديدٍ بشأنه من المتكلِّم ويستجلبُ مزيدَ رغبةٍ فيه من المخاطب)) ([٣٤])

وحظيتْ نصوص سيبويه بموارد للنعت المقطوع يستبين فيها نقده بإزائها إذ ورد في ((باب ما يَنتصب على التعظيم والمدح وإن شئت جعلتَه صفة فجرى على الأوَّل ، وإن شئت قطعتَه فابتَدأتَه . وذلك قولك : الحمدُ لله الحميدَ هو ، والحمدُ لله أهلَ الحمد ، والمُلْكُ لله أهلَ المُلْكِ . ولو ابتدأتَه فرفعتَه كان حسناً ... وأمَّا الصِّفة فإنَّ كثيرا من العرب يجعلونه صفةً ، فَيُتْبِعونه الأوَّلَ فيقولون : أهلِ الحمدِ والحميدِ هو ، وكذلك الحمدُ لله أهلِه : إن شئت جررتَ ، وإن شئت نصبتَ . وإن شئت ابتدأتَ ... وسمعنا بعض العرب يقول : «الحمدُ لله ربَّ العالمين» ([٣٥]) ، فسألتُ عنها يونس فزعم أنها عربيَّةٌ))([٣٦]).

إذ الوجوه المحتملة لهذا النمط ثلاثة:

-الأول : أن يتبع الثاني الأول على أنهما صفة وموصوف.

-الثاني : أن يُنْصَب الثاني بإضمار فعل تقديره (أذكر).

-الثالث : أن يُستأنَف الثاني فيُرفَع بإضمار مبتدأ.

وقد استحسن سيبويه الرفع كما وصف النصب بالعربي ؛ وأما الجر فهو الأصل وعدم القطع ؛ وغاية الأمر أن لكل علامة إعرابية ولكل وجه من هذه الأوجه الثلاثة معنى لا يُتَحَصَّل بالوجه الآخَر ، فوجه الرفع الذي يمثل القطع ومن ثم الابتداء على الاستئناف فيه يريد المتكلم أن يبين أن تلك الصفة معلومة في موصوفها بل مشهور بها صاحبها متمكنة راسخة مستقرة فيه بشكل كبير ، وأما وجه النصب الذي يمثل قطعاً أيضاً ففيه يريد المتكلم تنبيه السامع على هذه الصفة في موصوفها كما يريد بيان أن صاحب الصفة مشهور بها أيضاً معلوم للمخاطَب ولكنه أراد تحريكه وإيقاظه ولا يكون ذلك إلا بتغيير الكلام المَسُوق وصرفه عن أدائه المألوف . وأما وجه الجر فهو ذكر الصفة للموصوف من أجل تمييزه عن غيره أو من أجل مدحه من دون تضمين تلك المعاني السابقة ([٣٧]) ومنه يُعْلَم أن القطع سواء أكان إلى الرفع أم إلى النصب فهو عند سيبويه صحيح مقبول تتطلبه إرادة المتكلم وأغراضه.

3-المباشرة والواسطة:

تُعَدُّ المباشرة والواسطة من ضوابط وأصول الفكر النحوي التي قامت عليها (نظرية العامل) ، والمقصود بهما : دخول العامل على المعمول بواسطة أو من دون واسطة([٣٨]) من حيث إن ((العوامل تختلف إعمالها ومعمولاتها ، فمنها ما يعمل فيه بأن يكون إلى جنبه وملاصقاً له . ومنها ما يعمل فيه بواسطة بينهما)) ([٣٩]) فالأصل عند النحويين أن يُفْضي العامل إلى معموله مباشرة من دون واسطة كالفعل وفاعله ، أما غير الفاعل من الأسماء فقد لا تصل الأفعال مباشرة إلى معمولاتها ؛ ولذا صنفوا الأفعال على صنفين : أفعال متعدية وأخرى لازمة ، فالمتعدي يصل ويفضي إلى معموله مباشرة ، أما اللازم فقد يحتاج إلى الوصول إلى معموله واسطة ، ويعلل ابن جني ذلك قائلاً : ((فلما قصُرت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رُفِدت بحروف الإضافة ، فجُعلت موصلة لها إليها)) ([٤٠]) ، ثم يضيف فيقول : ((ولم يُفض إلى الأسماء النصب الذي يأتي من الأفعال ؛ لأنهم أرادوا أن يجعلوا بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره فرقاً ؛ ليميزوا السبب الأقوى من السبب الأضعف ، وجُعلت هذه الحروف جارة ليخالف لفظُ ما بعدها لفظَ ما بعد الفعل القوي . ولما هجروا لفظ النصب لما ذكرنا لم يبق إلا الرفع والجر ، فأما الرفع فقد استولى عليه الفاعل ، فلم يبق إذن غير الجر ، فعدلوا إليه ضرورة)) ([٤١]) ويصرّح الرضي بأن التعدي واللزوم أمر عائد إلى المعنى([٤٢])

وعائديته ترتبط بمعاني تلك الأفعال إضافة إلى صيغها واستعمالها عند العرب (٤٣) ، فالأمر قائم على المعنى ، ويُدْرج النحويون مجموعة من الوسائط من أجل تعدية الفعل وعلى رأسها حروف الجر التي تمثل حروف وصل وإضافة ليكون الجار والمجرور حالّاً المحل الاسمي الذي يحتاجه العامل (الفعل) أو ما شابهه ، ومن موارد ذلك في كتاب سيبويه قوله : ((هذا باب الفاعل الذى يَتعدَّاهُ فعلُه إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأوّل وإن شئت تعدّى إلى الثانى كما تعدى إلى الأول . وذلك قولك : أعطَى عبدُالله زيداً درهماً ، وكسوتُ بشراً الثيابَ الجيادَ . ومن ذلك : اخترتُ الرجالَ عبدَالله ، ومثل ذلك قوله عزّوجلّ : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) (٤٤) ، وسميته زيداً ، وكنَّيت زيداً أبا عبدالله ، ودعوته زيداً إذا أردت دعوته التي تجرى مجرى سميته ، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحداً ... وإنما فُصِلَ هذا أنَّها أفعالٌ تُوصَلُ بحروفِ الإضافة ، فتقولُ : اخترتُ فلاناً من الرِّجالِ ، وسمّيته بفلان ، كما تقول : عرّفتُه بهذه العلامة وأوضحتُه بها ، ... فلمَّا حذفوا حرفَ الجر عَمِلَ الفعلُ ... وليست أستغفِرُ اللهَ ذنباً وأمرتُك الخيرَ أكثرَ فى كلامهم جميعاً ، وإنَّما يَتكلَّم بها بعضهم ، فأمَّا سمَّيتُ وكنّيت فإنما دخلتْها الباءُ على حدّ ما دخلت فى عرّفتُ ، تقول : عرّفتُه زيداً ثم تقول : عرّفته بزيد ، فهو سوى ذلك المعنى ، فإنما تَدخل فى سمَّيت وكنَّيت على حدّ ما دخلت فى عرّفتُه بزيد . فهذه الحروفُ كان أصلُها فى الاستعمال أن توصل بحروف الإضافة)) (٤٥)

في النص يتناول سيبويه وجهين من التعدي : الأول : أن يتعدى الفعل إلى مفعولين وأحد المفعولين فاعل بالآخر فعلاً يصل إليه من غير توسُّل حرف جر نحو : «أعطى عبدُالله زيداً درهماً» ، فزيد أخذَ الدرهمَ فهو فاعل به الأخذ فوَصَلَ الأخذُ منه إلى الدرهم من غير توسُّط حرف جر ؛ وكان الأصل : «أخذَ زيدٌ درهماً» ، وقد عُلِمَ أن الأخذ لابد له من مأخوذ منه فأردتَ أن تبيّن من الذي أَوْصَلَ إليه الأخذَ فلما ذَكَرْتَه لابد من رفعه لأنه أَدخلَ الفاعلَ في فعله وهو (زيد) فرفعْتَه بفعله الذي فعله بالفاعل من إيصاله إلى فعله بالمفعول وهو (الدرهم) فاكتفى الفعل بالفاعل وارتفع به ونصب ما سواه لأن الفعل لا يرفع أكثر من واحد.

الثاني : أن يتعدى الفعل إلى مفعول بغير حرف جر ويتصل بآخر (مِنْ) ، ولم يكن المفعول في الأصل فاعلاً بالذي فيه حرف الجر فنُزِعَ حرف الجر من الثاني فوصل الفعل إليه مباشرة نحو : «اخترْتُ الرجالَ عبدَالله» إذ الأصل : «اخترْتُ عبدَاللهِ مِنَ الرجالِ» ، ومثله : «سمّيْتُه زيداً» و «كنّيْتُ زيداً أبا عبدالله» حيث الأصل : سمّيْتُه بزيد وكنّيْتُه بأبي عبدالله.

وأما قول سيبويه : «ودعوتُه زيداً إذا أردت دعوته الّتي تجرى مجرى سمّيته...» فيشير به إلى أن للفعل (دعا) أكثر من معنى ، فهو قد يعني التسمية ، وقد يعني استدعاء شخص إلى أمر ما ليحضره ، وقد يعني مسألة الله تعالى فإذا كان بمعنى التسمية جرى مجراها فتقول : «دعوْتُ أخاك بزيدٍ» ، و «دعوْتُ أخاك زيداً» بمعنى : سمّيْتُه زيداً وسمّيْتُه بزيدٍ ، وأما المعنيان الآخران فلا يدخلان في إمكان التوصل إلى المفعول الثاني بواسطة حرف الجر ؛ فلا يقال : «دعوْتُ أخاك بزيدٍ» بمعنى الاستدعاء.

ويُقارب سيبويه الفعل (سَمَّى) بالفعل (عَرَّفَ) في احتماليته وتضمُّنِه أكثر من معنى فهو يكون في قولنا : «عرَّفْتُهُ بهذه العَلَامةِ» دالاً على معنى (اشتهر) وفي قولنا : «عرّفتُ أخاك زيداً» دالاً على معنى (أَعلمْتُه) فإذا ما كان بمعنى الشُّهْرة جاز التوصل إلى المفعول الثاني بحرف الجر فيقال :

«عرّفْتُ أخاك بالعمامة السوداء» ، كما جاز في الفعل (سَمّى) ، بخلاف المعنى الثاني (أَعْلَمَ) إذ لا يجوز حذف حرف الجر فلا يقال : عرّفْتُه بزيد وتعنـــي (أعلمْتُه) (٤٦) ويلفت نظرَنا سيبويهِ إلى أن حذف حرف الجر ليس الأصل ؛ بل الأمر مقصور فيه على السماع مثال ذلك : «أستغفرُ اللهَ ذنباً» ، و «أمرْتُكَ الخيرَ» فأكثرهم يقول : «أستغفرُ اللهَ مِنْ ذَنْبٍ» ، و «أمرْتُكَ بالخيرِ» فليس كل ما كان متعدياً بحرف جر جاز حذفه إذ لم يُسْمَع «مررْتُ زيداً» ، و «تكلّمْتُ زيداً» بمعنى «مررتُ بزيد» ، و «تكلّمتُ في زيد».

وترتكز لطافة هذا الباب من أن نصب الفعل لمفعولين بنزع الخافض من الثاني أو بتضمين الفعل معنى فعل آخر يسمح له بالوصول إلى مفعوله الثاني بحرف جر أو من دونه تنتج عنه معانٍ أخرى حيث إنه من المعلوم أن لكل حرف معنىً خاصاً به فاستعمال المتكلم لمباشرة الفعل معموله من دونَ واسطة الحرف لا يساوي استعماله للفعل بواسطته فلكلّ معناه وغايته إذ إن فائدة (التضمين) كسب معنيين في تعبير واحد وهما معنى الفعل المذكور ومعنى الفعل المحذوف الذي ذُكِرَ شيء مـن متعلقاته (٤٧) وقد راعى سيبويه في نقده المعاني

المتضمّنة فقَبِلَها مستشهداً عليها بالقرآن الكريم وكلام العرب الفصيح ؛ بل أجاز الوجهين النحويين حينما عَنْوَنَ للباب فقال : ((هذا باب الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأوّل وإن شئت تعدّى إلى الثّاني كما تعدّى إلى الأوّل)) مستبعداً بعض التراكيب التي يتكلم بها بعض العرب والتي يكون فيها إيصال الفعل إلى مفعوله من دون واسطة الحرف أمراً غير شائع نحو : «أستغفرُ اللهَ ذنباً» ، و «أمرْتُكَ الخيرَ» وفي إطار التعدي يذكر سيبويه أن بعض الأفعال التي لا تحتاج إلى فضلة قد يَنْخَرِم فيها هذا الحكم على نحو قولهم : «ذهبْتُ الشامَ» إذ يقول : ((وقد قال بعضُهم : ذهبتُ الشامَ ، يشبّهه بالمبهَم ، إذ كان مكاناً يَقع عليه المكانُ والمذهبُ . وهذا شاذٌّ ؛ لأنه ليس فى ذهبَ دليلٌ على الشام ، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ . ومثلُ ذهبت الشامَ : دخلتُ البيتَ)). ([٤٨])

قولهم : «ذهبتُ الشامَ» ، و «دخلتُ البيتَ» هو قول شاذ حيث استعمل (الشام والبيت) ظرفين وهما اسمان - كما هو معلوم - إذ الصحيح أن يقال : «ذهبتُ إلى الشام» ، و «دخلتُ في البيت» ، لا أَنْ يُعَدَّى الفعل من دون واسطة فيُجْعَل عاملاً بالمباشرة كما لو أنه ظرف مكان ، وحجة مَنْ تكلّمَ بذلك هي أن كل بقعة وإن اختصت باسم ما مثل : (الدار والمسجد) وغيرهما فله اسم يشاركه فيه سائر البقاع مثل (مكان) و (موضع) ؛ فالمسجد حقيقَتُه هي مكان ومنه يكون (الشام) مكاناً أيضاً فيُجْعَل ظرفاً مكانياً ، وهذا شاذ لا يُقاس عليه ([٤٩]) لأن الظرف يجب أن يكون مبهماً غير محدّد ، وعملية التحديد تنأى به عن الظرفية فهو بذلك يكون من الأماكن المختصة غير الواقعة ألفاظها على كل مكان فلا يجوز استعماله ظرفاً مطلقاً ؛ ولذا رفضه سيبويه ونعته بالشذوذ وقد شبّه سيبويه قولهم : «دخلتُ البيتَ» بقولهم : «ذهبتُ الشامَ» من حيث حذف حرف الجر والتعامل معه ظرفَ مكانٍ وإيصال الفعل إليه مباشرة من دون واسطة وهو لازم ، ويمكن أن يَحْمل هذا التركيب معاني أخرى كما يرى النحويون وهي:

أ – أن يكون معنى (الشام) اليَسار وبه سُمِّي لأنه شَأْمة ؛ كقولك (يَسْرة) ؛ فيجوز على هذا أن تقول : «ذهبتُ الشَّأْمةَ واليَسارَ» كما يجوز أن تقول : «ذهبتُ اليَمَنَ» والمراد به اليَمين واليَمْنة ، وبذلك يُنْصَب بالفتح على أنه ظرف عام ومكان غير مختص ومحدد بنقطة معينة.

وأما «دخلتُ البيتَ» فالبيت منصوب على أنه مفعول به لا مفعول فيه إذ إن الفعل (دخل) يتعدى بحرف وبغير حرف فيقال : دخلْتُهُ ودخلتُ فيه فيكون منصوباً على نزع الخافض ([٥٠])

ب – أن علة حذف حرف الجر في قولهم : «دخلتُ البيتَ» ونصبه على الظرفية على الرغم من أنه غير مبهم هي كثرة الاستعمال وهذه مختصة بالأفعال (دخلتُ - سكنتُ - نزلتُ) فلذا يكون قولهم : «ذهبتُ الشامَ» شاذاً لعدم وجود أحد هذه الأفعال فيه.

ج – حذف حرف الجر في المثالين المذكورين جاء توسّعاً في التعبير وتصرفاً في القول من أجل التخفيف والاتساع ([٥١]).

وفي كل ما تقدم فإن العلامة الإعرابية وهي (الفتحة) ثابتة لكنّ المعاني المحتملة لهذين التركيبين متعددة ، ووصفُ سيبويه ونقده بمصطلح الشاذ يؤكد رفضه لتعدية الفعل اللازم (ذهبَ ودخلَ) إلى الاسمين وعدِّهما ظرفَيْ مكانٍ.

4-المخصوص بالمدح أو الذم :

هو اسم مرفوع يأتي بعد فاعل الفعل (نِعْمَ) المراد به المدح العام أو بعد فاعل الفعل (بِئْسَ) المراد به الذم العام ، والمخصوصُ شبيه بعطف البيان في توضيح فاعل (نعم) و (بئس) ([٥٢]) وهذا يعني أن المدح في الفعل (نعم) مدح عام والذم في الفعل (بئس) ذم عام فلابد من تخصيص ذلك العموم ويكون ذلك بالإتيان بالمحصور

أو المخصوص سعياً لهذا المراد والقصد ويشترط فيه أن يكون من جنس فاعله فإن المراد بـــ (نِعْمَ الرّجلُ زيدٌ) أنه محمود في جنسه ، وإذا قلت : (بِئْسَ الرّجلُ خالدٌ) كان المراد به أنه مذموم في جنسه([٥٣]).

وإن لم يكن من جنسه لم يصح أن يكون تفسيراً له ، ويشترط في المخصوص أن يأتي بعد اسم منكور يدل على عموم الجنس المخصوص هو منه ، والعلة في جعل فاعلهما عاماً هي ليطابق معناهما إذ لو جعل خاصاً لكان نقضاً للغرض ؛ لأن الفعل إذا أُسْنِدَ إلى عام عَمَّ وإذا أُسْنِدَ إلى خاص خَصَّ ([٥٤])

والاسم المنكور نوعان هما:

-الأول : أن يكون معرَّفاً بـــ (ال) الجنسية نحو : (نعم الرجل زيد) ، أو أن يكون مضافاً إلى ما فيه (ال) الجنسية نحو : (نعم أخو العشيرة أنت) ([٥٥]).

-الثاني : أن يكون الفاعل مضمراً قبل الذِّكْر مفسَّراً بنكرة منصوبة على التمييز نحو : نعمَ رجلاً زيدٌ ، وبئسَ غلاماً عمرٌو ((فإن قيل فما الفائدة فى هذا الاضمار وهلا اقتصروا على قولهم : نعم الرجل زيد . قيل فيه فائدتان (احداهما) التوسع في اللغة (والاخرى) التخفيف فان لفظ النكرة أخف مما فيه الالف واللام)) ([٥٦])

وحين نُفاتِش نصوص سيبويه باحثين عن النقد فيها نجده يقول : ((هذا باب ما لا يَعمل فى المعروف إلَّا مضمَرا وذلك لأنَّهم بَدَءُوا بالإضمار لأنَّهم شرطوا التفسيرَ وذلك نَوَوْا ... وذلك قولهم : نِعْمَ رَجُلاً عبدُالله ، كأنك قلت : حَسْبُك به رجلا عبدُالله ؛ لأنَّ المعنى واحد ... وحَسْبُك به رجلاً مثلُ نِعْمَ رجلا فى العمل وفى المعنى ؛ وذلك لأنَّهما ثناءٌ فى استيجابِهما المنزلةَ الرفيعةَ ... وأمَّا قولهم : نعْمَ الرجلُ عبدُالله ، فهو بمنزلة : ذَهَبَ أخوه عبدُالله ، عَمِلَ نِعْمَ فى الرجل ولم يَعمل فى عبدُالله .وإذا قال : عبدُالله نِعْمَ الرجلُ ، فهو بمنزلة : عبدُ الله ذهبَ أخوه ؛ كأنه قال : نِعْمَ الرجلُ فقيل له مَنْ هو ؟ فقال : عبدُالله . وإذا قال عبدُالله فكأنَّه فقيل له : ما شأنه ؟ فقال : نِعْمَ الرجلُ ... واعلم أنَّه محال أن تقول : عبدُالله نِعْمَ الرجلُ ، والرجلُ غيرُ عبدالله ، كما أنه محال أن تقول عبدُالله هو فيها ، وهو غيرُه ... فإنَّما مَنَعَك أن تقول نِعْمَ الرجلَ إذا أَضمرتَ أنَّه لا يجوز أن تقول حَسْبُك به الرجلَ ، إذا أردت معنى حَسْبُك به رجلا . ومن زعم أنّ الإضمار الذى فى نِعْمَ هو عبدُالله ، فقد ينبغى له أن يقول نِعْمَ عبدُالله رجلا ، وقد ينبغى له أن يقول : نِعْمَ أنت رجلا ، فتَجعلُ أَنْتَ صفةً للمضمَر . وإنَّما قبُح هذا المضمَرُ أن يوصَف لأنه مبدوءٌ به قبل الذى يفسِّرُه ، والمضمَرُ المقدَّم قبْل ما يفسِّره لا يوصَف ، لأنَّه إنما ينبغى لهم أن يبيِّنوا ما هو)) ([٥٧])

يلزم في باب (نعم ، وبئس) ذكر شيئين : أحدهما : الاسم الذي يستحق به المدح أو الذم ، وثانيهما : الممدوح أو المذموم ؛ فالذي يستحق به المدح أو الذم هو الاسم الذي تعمل فيه (نعم ، وبئس) وهو الدال على المعنى ، والآخر هو المخصوص بالمدح أو الذم فإذا قلنا : نعمَ البزَّازُ زيدٌ ، فالمعنى الذي استحق به المدح البزّاز أنه محمود في البزّازين والمستحق للمدح هو (زيد) ولابد من الإتيان بهما جميعاً ، ويرفع (زيد) على وجهين إمّا أن يكون مبتدأ والنيَّة فيه التقديم و (نعمَ الرجلُ) خبره ، وإمّا أن يكون على كلامين فكأنك لَمّا قلت : «نعمَ الرجلُ» فأبهمْتَه قيل لك : مَنْ هو ؟ فقلت : زيد ، على تقدير : هو زيد ، ومراد سيبويه بأنه هذا الباب لا يعمل في المعروف إلا مضمراً إذا بُنِيَ ذاك المعروف على أنْ يفسَّر بما بعده ولا يكون ذاك إلا مضمراً نحو : نعم رجلاً زيدٌ . وأما قولك : «زيدٌ نعمَ الرجلُ» فهو مثل قولك : «زيدٌ قامَ الرجلُ» وهذا الأخير لا يجوز

لأنه ليس في الخبر ما يعود إلى الاسم ، وأما في الأول فالضرورة أدتْ إلى جعل الظاهر بمنزلة المضمر ؛ لأن في شرط (نعم ، وبئس) أن يقع بعدهما ما يدل لفظه على الجنس الذي يستحق به المدح والذم فلابد من ذكر ذلك الظاهر وصار هنا ذكر الظاهر بمنزلة المضمر الذي ينعقد به خبر الابتداء ([٥٨]) ولبيان أوجه إعراب المخصوص بالمدح أو الذم يكون قولنا : زيد ، وما أشبهه مرفوعاً على ضربين : أحدهما أنك لمّا قلت : نعمَ الرجلُ فكأن معناه محمود في الرجال قلت : زيد ، على التفسير كأنه قيل : مَنْ هذا المحمودُ ؟ فقلت : هو زيدٌ .والوجه الآخر : أن تكون أردت بزيد التقديم فأخّرته ، وكان موضعه أن تقول : زيدٌ نعمَ الرجلُ . ويُؤَوَّل (نعمَ الرجلُ) في التقدير إلى أنك تريد معنى (محموداً في الرجال) ، ثم تُعَرِّف المخاطب مَنْ هذا المحمود ؟ ([٥٩]).

ما يشير إلى القول أن التشكُّل الدلالي يُشْرِك فيه سيبويه متلقِّيْهِ بتحقيق البنية التي تُقَدَّم له من أجل الكشف عن المعنى فهو يستحضر أفكار الآخرين فيعمد إلى تحليلات تعتمد المعنى أساساً للإعراب فيطرح السؤال حجاجياً لِيُثبت أن اللغة هي نتاج اجتماعي تعتمد الحوار والسؤال والجواب ولِمَدِّ التواصل المتين بينه وبين مخاطَبه المفترَض وصولاً إلى الاستدلال العلمي العملي لِيُسْتَهْدَى إلى المعنى عن طريق تحريك الذهن أولاً ([٦٠]) ويُلاحَظ بشكل جلي ثبات العلامة الإعرابية مع تغير المعنى مما يعكس براعة سيبويه في ربطه العلامة بالمعنى فمرة تكونُ العلامةُ واحدةً والمعنى متعدداً ، ومرة تكون العلامة متغيرة والمعنى واحداً في (التعليق) ، ومرة تكون العلامة متغيرة ويترتّب عليها تغيير في المعنى وبهذا ستكون عبارات نقده المطلقة في نصه من مثل (مُحال) ، (مَنَعَك أن تقول) ، (أنه لا يجوز) ، (وإنّما قَبُحَ) سهلة التقبل يوافقه عليها مخاطبه من دون تردد.

٥-خبر (ما) الحجازيّة العاملة عمل (ليسَ):

يقول سيبويه : ((هذا باب ما أُجْرِيَ مَجْرَى لَيْسَ فى بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يَصيرُ إلى أصله وذلك الحرفُ «ما» . تقول : «ما عبدُالله أخاك» ، وما زيدٌ منطلقاً . وأما بنو تميم ... لا يُعملونها فى شئ ، وهو القياس ، لأنه ليس بفعلٍ وليس ما كلَيْسَ ، ولا يكون فيها إضمارٌ . وأمّا أهلُ الحجاز فيشبِّهونها بلَيْسَ إذ كان معناها كمعناها ... ولم تَمكَّنْ تمكُّنَها ولم تستعمل إلا مضمَراً فيها ، لأنَّها ليستْ كليس فى المخاطَبة والإخبار عن غائبٍ ، تقول : لستَ ولستِ وليسوا ، وعبدُالله ليس ذاهبا ، فتَبْنِى على المبتدإ وتُضْمِرُ فيه ، ... ومثلُ ذلك قوله عزّوجلّ : (مَا هَذَا بَشَراً)([٦١]) في لغة أهل الحجاز . وبنو تميم يَرْفعونها إلَّا من درى كيف هى فى المُصحَفِ)) ([٦٢])

من المعلوم أن (ما) حرف نفي يليه الاسم والفعل وقد كان من حكمه أَلّا يعمل وذلك أن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء ، فإذا كان الحرف يدخل عليهما جميعاً فمن حكمه أَلّا يعمل فى واحد منهما هذا هو القياس في (ما) ؛ لأنك تقول : «ما قامَ زيدٌ» وتقول : «ما زيدٌ قائمٌ» غير أن أهل الحجاز حملوا (ما) على (ليس) فرفعوا الاسم بعدها بها ونصبوا الخبر ، وهم وإن أَعْملوها عمل (ليس)

فهي أضعف عندهم من (ليس) ؛ لأن (ليس) فعل و (ما) حرف ، وعلة ذلك عند الحجازيين اتفاق (ليس) و(ما) في معنى (النفي) فهُما يدخلان لنفي الحال.

ويزعم الكوفيون أن خبر (ما) منتصب بسقوط الخافض وهو الباء ، وهو قول فاسد ؛ لأننا نرى كثيراً من الأسماء تدخل عليها الخوافض ولا تنتصب بزوالها كقولك : «كفى بالله شهيداً» ثم تقول : «كفى اللهُ شهيداً» ، وعموماً فهذه لغة أهل الحجاز وبها نزل القرآن الكريم (٦٣)

ومن الواضح أن توجُّه أهل الحجاز والتميميين ينطلق من المعنى ، فأهل الحجاز رأوا في (ما) نافية للحال داخلة على المبتدأ والخبر كما هي (ليسَ) فأَشبهَتْ (ما) ليسَ من وجهين هما نفيها للحال ودخولها على المبتدأ والخبر ، وأما بنو تميم فأجروها مجرى (هل) وما شابهها مما لا يعمل حيث رأوا أنها حرف داخل بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ومباشِرة لكل واحد من جزأَيْها فهي داخلة على الجملة لمعنى النفي كدخول (هل) على الجملة لمعنى الاستفهام ؛ ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياساً من لغة الحجازيين (٦٤).

٦-ما يقع بعد الطّلب (النّهي):

يراد بالطلب : الاستفهام والأمر والنهي والدعاء والعَرْض والتَّحْضيض والتمنّي والترجّي والنداء ، فما يقع بعد إحداها يُسمَّى جواباً (٦٥) وإنْ سُبِقَ بواو أو فاء كان له أوجه إعرابية متعددة ذكرها سيبويه وإن كان معنى الواو مخالفاً لمعنى الفاء إذ قال:

((هذا باب الواو اعلم أن الواو يَنتصب ما بعدها فى غير الواجب من حيث انتَصب ما بعد الفاء ، وأنها قد تُشرِك بين الأوّل والآخِر كما تُشرِك الفاءُ ، وأنَّها يُستقبَح فيها أن تُشرِك بين الأوّل والآخِر كما استُقبح ذلك فى الفاء ، وأنَّها يجئ ما بعدها مرتفعا منقطِعا من الأوّل كما جاء ما بعد الفاء . واعلم أنّ الواو إن جرت هذا المجرى فإنَّ معناها ومعنى الفاء مختلفان . ألا ترى الأَخْطَلَ قال (٦٦):

لا تَنْهَ عـــن خُلُق وتأْتِـــــــــىَ مِثْلَهُ عارٌ عليك إذا فَعلـــتَ عَظيـــــــمُ.

فلو دخلت الفاءُ ههنا لأفْسدتِ المعنى ، وإنَّما أراد لايَجتمعنَّ النهىُ والإتيانُ فصار تأتِىَ على إضمار أنْ ... وتقول : لا تأكلِ السمكَ وَتَشربَ اللبنَ ، فلو أدخلتَ الفاءَ ههنا فَسد المعنى . وإن شئت جزمتَ على النهى فى غير هذا الموضع ... ومَنَعَك أن ينجزم فى الأوّل لأنَّه إنما أراد أن يقول له : لا تَجمعْ بين اللبن والسمك ، ولا يَنْهاه أن يأكل السمك على حِدَةٍ ويشربَ اللبن على حِدةٍ ، فإذا جزم فكأنَّه نهاه أن يأكل السمك على كلِّ حال أو يشرب اللبن على كلِّ حال)) (٦٧) ما يُنْصَب بعد (الواو) هو بـــ (أَنْ) المضمرة كما هو الحال مع (الفاء) لكنّ معناهما مختلف ، ومعاني ما بعد الفاء مختلفة أيضاً ؛ إذ إن معنى (الواو) في كل أحوال نصبها هو الجمع ؛ فقوله : «لا تَنْهَ عن خلقٍ وتأتيَ مثله ... » يعني لا تجمع بين نهيك عن الشيء وبين إتيانك إياه ، ولو حملت (تأتي) على (تَنْهَ) فقلت : «لا تَنْهَ عن خلقٍ وتأتِ مثلَه» بالجزم لاستحال الأمر ؛ لأنك في قولك هذا سيكون المعنى :

»لا تَنْهَ عن خلقٍ ولا تأتِ مثلَه» ، وهذا المعنى يعني أنه نهاه عن شيء ونهاه عن أن يأتي شيئاً من الأشياء آخر وهذا مُحال.

ويمكن أن يكون الفعل الثاني مرفوعاً على تقدير آخر وذلك بأن تكون الواو للحال وأن يُقَدَّر ضمير قبل الفعل أي كأنه قال : «لا تَنْهَ عن خلقٍ وأنتَ تأتِي مثلَه» على الحالية وهو معنى صحيح . ولو قلت : «لا تَنْهَ عن خلقٍ فتأتي مثلَه» لأفسدتَ المعنى إذ يصير المعنى : «متى نهيتَ عن خلق أتيتَ مثلَه» وهذا غير مقصود ، ومنه يمنع سيبويه جزم الفعل الثاني في قولهم : «لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ» ؛ لأن المقصود ألّا يُجْمَع بينهما للضرر الذي يُعْتَقَد في الجمع بينهما ([٦٨])

وتجاه هذه الاحتمالات والأوجه الإعرابية المذكورة التي يَحْمل كلٌّ منها معنىً مغايراً للمعنى الآخر ؛ بل أحياناً يكون مناقضاً لما يريده المتكلم.

وأحياناً أخرى يكون فاسداً باطلاً ؛ لعدم قبوله عقلاً ومنطقاً نجد سيبويه منطلقاً من تلك الرُّؤَى لِيُفَضِّل وجهاً على آخر ويرفض وجهاً ويقبل آخر ولِينعتها بنعوت الاستقباح أو الفساد أو الإفساد أو المنع أو عدم الجواز أو لِيجد لها أحياناً تخريجاً نحوياً سليماً له قبول من جهتَي المعنى والإعرابِ ، وهو أساس لا يَحِيد عنه سيبويه مطلقاً في توجيهه للتراكيب بشكل عام.

وفي المسار نفسه يتناول سيبويه قولهم : «لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ فيأكلَك» فيقول : ((وتقول : لا تَدْنُ منه يكن خيراً لك . فإنْ قلت : لا تدْنُ من الأَسد يأْكُلْك فهو قبيح إن جزمتَ ، وليسَ وجهَ كلامِ الناس ؛ لأَنَّك لا تريد أن تجعل تباعُدَه من الأَسد سبباً لأَكله . فإِنْ رفعتَ فالكلامُ حَسَنٌ ، كأَنَّك قلـــــــــــــــــــت : لا تَدْنُ منه فإِنَّه يأكلُك . وإن أدخلتَ الفاء فهو حسنٌ ، وذلك قولك : لا تَدْنُ منه فيأكلَك)) ([٦٩]).

لم يُجزْ سيبويه في هذا النص جزم الفعل (يأكلك) في قولهم : «لا تَدْنُ من الأسد يأكلُك» لأنه إذا انجزم أَضمرَ شرطاً تقديره لفظ النهي كأنه قال : «لا تَدْنُ منه يأكلْك» وهذا مُحال ؛ لأنه يصير تباعُدُه منه سبباً لأكله ، فإن قلت : «لا تدنُ من الأسد فيأكلَك» بالفاء والنصب جاز ، وحَسُنَ لأن الجواب بالفاء والمنصوب تقديره العطف كأنه قال : «لا يكنْ دُنُوٌّ فأَكْلٌ» ، وإن لم تُدْخِل الفاءَ ورفعتَ جاز على الاستئناف كقولك : « لا تدنُ من الأسد يأكلُك » أي هو مما يأكلُك فاحذرْه ([٧٠]).

فالفارق في المعنى ارتكز على العلامة الإعرابية فاستقبح سيبويه جزم الفعل (يأكلك) لابتعاده عن المعنى المراد ، واستحسن رفع الفعل على الاستئناف ، ونصبه على دخول الفاء.

٧-ما يقع بعد (إلّا) في الاستثناء المنقطع:

الاستثناء المنقطع : هو ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه نحو : «عادَ المسافرونَ إلا حقائبَهم» ، وليس معنى انقطاعه أنه لا صلة له بالمستثنى منه ولا علاقة تربطهما ارتباطاً معنوياً وإنما معناه انقطاع صلة البعضية بينهما فليس المستثنى جزءاً حقيقياً من المستثنى منه ولا فرداً من أفراده ويبقى الاتصال المعنوي قائماً رابطاً بينهما ولذا تؤدي أداة الاستثناء فيه معنى الحرف (لكن) الذي يفيد الابتداء والاستدراك ([٧١]).

ويورد سيبويه عن ذلك قائلاً:

((هذا بابٌ يختار فيه النصبُ لأنَّ الآخِر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحدٌ إلَّا حماراً ، جاءوا به على معنى ولكنّ حمارا ، وكرهوا أن يُبدِلوا الآخِر من الأوّل ، فيصيرَ كأنه من نوعه ، فحُمل على معنى ولكِنَّ وعمِل فيه ما قبله كعمل العشرين فى الدرهم ، وأمّا بنو تميم فيقولون : لا أحدَ فيها إلّا حمارٌ ، أرادوا ليس فيها إلَّا حمارٌ ولكنَّه ذَكر أحداً توكيدا لأنْ يُعْلم أَنْ ليس فيها آدمِيٌّ ، ثم أَبدلَ فكأنه قال : ليس فيها إلَّا حمارٌ . وإن شئت جعلته إنسانها . قال الشاعر ، وهو أبو ذُؤيْب الهذلى:

فإنْ تُمْسِ فى قبرٍ برَهْوَةَ ثاوِياً أَنِيسُك أصداءُ القبورِ تَصيـــحُ(٧٢).

فجَعلَهم أنيسَه . ومثل ذلك قوله : ما لى عِتابٌ إلَّا السيفُ)) (٧٣)

نصب أهل الحجاز ما بعد (إلا) في قولهم : «ما فيها أحدٌ إلا حماراً» ونحوه ؛ لأنه ليس من نوع الأول إذ إنّ (أحداً) وُضِعَ لِمَا يَعْقِل ، وأما بنو تميم فرفعوه على تأويلين ذكرهما سيبويه :

الأول : أنك إذا قلت : «ما في الدار أحدٌ الا حمارٌ» ؛ فإنك أردت : «ما في الدار إلا حمارٌ» ، وقولك : «ما في الدار إلا حمارٌ» قد نفيت به الناس وغيرهم في المعنى ، فدخل في النفي ما يَعْقِل وما لا يَعْقِل ، ثم ذكرتَ (أحداً) توكيداً لِأَنْ يُعْلَمَ أنه ليس بها آدميٌّ.

الثاني : أن تجعل المستثنى من جنس ما قبله على المَجاز كأن (الحمار) هو من إحدى ذلك الموضع ومن عقلاء ذلك الموضع مثل : «أَنيسُك أصداءُ القبورِ» ، و «عتابُك السيفُ» وما شابههما (٧٤).

فسيبويه في هذا النص على الرغم من اختياره وتجويده لوجه النصب الحجازي إلا انه يُقَوِّي مذهب بني تميم على تأويلين أحدهما يَحمِل غرض التوكيد ، والآخر ينطلق من المَجاز والتوسّع في اللغة ، ولعل سبب ركون سيبويه إلى مذهب الحجاز هو المعنى المتمثل بانقطاع المستثنى عن المستثنى منه ؛ فعبّر قائلاً : « وكرهوا أن يبدلوا الآخِر من الأوّل فيصير كأنّه من نوعه ...» وهو نقد بناه سيبويه على عنايته الكبيرة بالمعنى وعدم التناقض الأمرُ الذي يكشف حرصه علـــى المعاني قبل الإعراب.

٨-أثر المَقام:

يُعَرَّف المقام بأنه حصيلة الظروف الواردة طبيعية كانت أو اجتماعية أو غير ذلك في الوقت الذي تم فيه أداء المَقال (٧٥) فلا يخفى ما للمقام من أثر فبيئة المتكلم وما تشتمله من عادات لغوية أو اجتماعية أو غيرهما ومن ظروف سياسية واقتصادية ودينية وثقافية كل ذلك يمكن تلمسه فيما يقول المتكلم من كلام وفيما يصدر عنه ؛ فهذه المَواقف حاكمة على تعابيره ومقاصده أيضاً ، وقد نقل لنا صاحب الكتاب كثيراً من التراكيب والنصوص التي للمقام فيها أثر كبير منها ما قاله : ((هذا بابٌ يختار فيه الرفعُ وذلك قولك : له عِلْمٌ عِلْمُ الفُقَهاءِ ، وله رَأْيٌ رأيُ الأُصَلاءِ . وإنّما كان الرفعُ فى هذا الوجه لأنّ هذه خِصالٌ تَذكرها فى الرجل ، كالحِلم والعقل والفضل ، ولم ترد أن تُخبِر بأنك مررت برجل فى حال تعلُّمٍ ولا تفهُّمٍ ، ولكنّك أردت تَذكر الرجل بفضل فيه ، وأَنْ تجعل ذلك خَصْلةً قد استكملها ، كقولك : له حَسَبٌ حَسَبُ الصالحينَ ؛ لأَنَّ هذه الأشياءَ وما يُشبِهها صارت تَحليةً عند الناس وعلاماتٍ . وعلى هذا الوجهِ رُفع الصوتُ . وإن شئت نصبتَ .

فقلت : له عِلْمٌ علمَ الفقهاءِ ، كأَنَّك مررت به فى حال تعلُّمٍ وتفقُّهٍ ، وكأَنه لم يَستكمل أن يقال : له عالِمٌ)) (٧٦).

في هذه الجمل التي ذكرها سيبويه يُرْفَع الثاني على أحد وجهين:

-الأول : أن يكون بدلاً من الأول.

-الثاني : أن يكون على إضمار (هو) وما أشبهه كأنه قال : عِلْمٌ هو عِلْمُ الفُقَهاءِ .

وإنما يُختار الرفع في هذه الجمل ؛ لأنه شيء قد ثبت فيه فصار جزءاً منه بمنزلة اليد والرِّجْل ، وافترق عن قولهم : «له صوتٌ صوتَ الحمارِ» بأن هذا لم يثبت كما ثبت في القول السابق حيث إنه هنا يُعالِج عملَه فهو شيء يعالجه في الوقت ، فقولك : «له صوتٌ صوتَ حمارٍ» إنما كان في وقت محدد معين ؛ لذلك وجب فيه إضمار فعل ينصبه ، ثم يستدل سيبويه على ذلك بجواز النصب في قولهم : «له علمٌ علمُ الفقهاءِ» إذا تغيرت الدلالة وتغير المراد حيث إنه المتكلم أراد أنه مر على رجل لم يستقر عنده العلم ولم يستكمل أمره فهو بحال تعلم وليس عالماً كاملاً إلا أن المفهوم من كلام الناس ، وما جرت به عادتهم أن ذلك مدح للمذكور حصل له بما استقر فيه من العلم ، وليس المراد به الإِخبار بأنه في حال تعلم ؛ لذا فيكون المختار هو الرفع (٧٧) ، فأَسَّسَ على ذلك سيبويه لِيبيّن أن وجه الرفع هو تَحْلية عند الناس وعلامات فهو مدح للرجل ، ومن هنا يكون الرفع جَرْياً على ما جرتْ عليه عادتهم ومرادهم من الكلام وهذا الاستعمال ، فهو المرجَّح المختار عند سيبويه مع إمكان قبول الوجه الآخر شرط تغيُّر مقصود المتكلم ومراده من هذا المعنى إلى معنى آخر ، فأثر المقام وجلاؤه غير خافٍ ولا يحتاج إلى بيان كما هو نقده الحاضر عبر اختياره وترجيحه ووَسْمِه بأنه (الوجه) المُشَيَّد عبر حقيقة المعنى.

الهوامش:

[1])ينظر : المعنى وأثره في التحليل النحوي / ١٥ – ٢٧

[2]) الخصائص : ١ / ٣٥

[3]) ينظر : نظرية المعنى في كتاب سيبويه / ١٣

[4]) الصاحبي في فقه اللغة / ٧٥

[5])الإيضاح في علل النحو / ٨٩

[6]) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة / ١٩٦ – ١٩٧

[7]) ينظر : الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه / ٢٥٢

[8])دلائل الإعجاز / ٨٢ – ٨٣

[9])الكتاب : ١ / ٢٥ – ٢٦ .

[10])ينظر : عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه / ٢٤٣

[11])ينظر : المصدر نفسه / ٢٤٣ – ٢٤٤

[12])الكتاب : ١ / ٣٦٧

[13])المصدر نفسه : ١ / ٣٦٩ – ٣٧٠

[14])المصدر نفسه : ١ / ٣٧٠

[15])من سورة فُصِّلَتْ / ١٧

[16])الكتاب : ١ / ٨١ – ٨٢

[17])من سورة فُصِّلت / ١٦

[18])الكتاب : ١ / ٩٥

[19])ينظر : البحر المحيط : ٧ / ٤٧٠

[20]شرح السيرافي : ١ / ٣٧٥
[21]ينظر : شرح المفصل : ٢ / ٣٤
[22]ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٣٨
[23]ينظر : القراءات في كتاب سيبويه / ١٨٥
[24]ينظر : شرح السيرافي : ١ / ٣٧٥
[25]الكتاب : ١ / ١٤٨
[26]ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ٣ / ١٤
[27]ينظر : سبع قراءات في كتاب سيبويه / ٨٧ – ٩٠
[28]ينظر : شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٨ – ٢٩ ، و ٤٠ – ٤٤
[29]ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٥٥ – ١٥٦
[30]الكتاب : ١ / ٢٣٥ – ٢٤٠
[31]ينظر : شرح السيرافي : ٢ / ١٣٤ – ١٤٠
[32]مفهوم الجملة في كتاب سيبويه / ٢١٦
[33]ينظر : ضوابط الفكر النحوي : ٢ / ١٢٦
[34]إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم : ١ / ٢٩ – ٣٠
[35]من الفاتحة / ١
[36]الكتاب : ٢ / ٦٢ – ٦٩
[37]ينظر : معاني النحو : ٣ / ١٩٩
[38]ينظر : ضوابط الفكر النحوي : ٢ / ١٤٨
[39]شرح السيرافي : ١ / ٣٨
[40]سر صناعة الإعراب : ١ / ١٢٤
[41]المصدر نفسه
[42]ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٣٦
[43]ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح / ٦٠١
[44]من سورة الأعراف / ١٥٥
[45]الكتاب : ١ / ٣٧ – ٣٩
[46]ينظر : شرح السيرافي : ١ / ٢٧٤ – ٢٧٩
[47] ينظر : معاني النحو : ٣ / ١٤
الكتاب :
[48]١ / ٣٤ –٣٥
[49]ينظر : شرح السيرافي : ١ / ٢٧١ – ٢٧٢
[50]ينظر : المصدر نفسه
[51]ينظر : التوسع في كتاب سيبويه /٩٩-١٠٠
[52]ينظر : شرح المفصل : ٧ / ١٢٧
[53] ينظر : المصدر نفسه/١٣٧
[54]ينظر : المصدر نفسه : ٧ / ١٣٠
[55]ينظر : المقتضب : ٢ / ١٤٠ – ١٤١
[56]شرح المفصل : ٧ / ١٣١
[57]الكتاب : ٢ / ١٧٦ – ١٧٨
[58]ينظر : شرح السيرافي : ٣ / ٩ – ١٠
[59]ينظر : المقتضب : ٢ / ١٣٩ – ١٤٠
[60]ينظر : سبع قراءات في كتاب سيبويه / ٣٣ – ٣٤
[61]من سورة يوسف / ٣١
[62]الكتاب : ١ / ٥٧ – ٦٠
[63]ينظر : شرح السيرافي : ١ / ٣٢٢ – ٣٢٧
[64]ينظر : نظرية المعنى في الدراسات النحوية / ١٠٣
[65]ينظر : جامع الدروس العربية / ٣٥٨ – ٣٦٠
[66]ينظر : خزانة الأدب : ٨ / ٥٦٤
[67]الكتاب : ٣ / ٤١ – ٤٣
[68]ينظر : شرح السيرافي : ٣ / ٢٣٨
[69]الكتاب : ٣ / ٩٧

[70])ينظر : شرح السيرافي : ٣ / ٣٠٣ ــ ٣٠٤
[71])ينظر : المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل / ٥٠٠
[72])ينظر : ديوان الهُذليّين : ١ / ١١٦
[73])الكتاب : ٢ / ٣١٩ ــ ٣٢٠
[٧٤])ينظر:شرح السيرافي : ٣/ ٦٧ ــ ٦٨، ويرى المازنيّ(ت ٢٤٩هـ) أن هناك وجهاً ثالثاً وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل فعبر عن جماعة ذلك بأحد ثم أبدل (حمار) من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره . ينظر : المصدر نفسه.
[75])ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها / ٤١
[76]) الكتاب : ١ / ٣٦١ ــ ٣٦
[77])ينظر : شرح السيرافي : ١ / ٢٤٩ ــ ٢٥٠

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

الكتب:

(1)إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم : أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت٩٨٢ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان.

(2)الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم الزجّاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط٣ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

(3)البحر المحيط : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

(4)البيان في غريب إعراب القرآن : أبو البركات بن الأنباري ، تحقيق : د. طه عبد الحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقّا ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

(5)التوسع في كتاب سيبويه : د. عادل هادي حمّادي ، نشر: مكتبة الثقافة الدينية ، دار المصري للطباعة ، القاهرة ، (د ، ت).

(6)جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني (ت ١٣٦٤ هـ) ، تحقيق : علي سليمان شبارة ، مؤسسة الرسالة ناشرون ، دمشق - سوريا ، ط١ ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م.

(7)خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣ هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة.

(8)الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جِنّي ، تحقيق : محمد علي النجّار ، المكتبة العلمية ، (د ، ت).

(9)الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : عبد الحكيم بن محمد ، المكتبة التوفيقية ، مصر ، (د ، ت).

(10)دلائل الإعجاز : أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني النحوي (ت٤٧١ هـ)، تعليق : محمود محمد شاكر ، نشر : مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط٥ ، ٢٠٠٤ م.

(11)ديوان الهُذليين : دار الكتب المصرية ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ط٢ - ١٩٩٥ م.

(12)الرمّاني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : د. مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق - سوريا ، ط٣ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.

(13)سبع قراءات في كتاب سيبويه : أ . د. رجاء عجيل الحسناوي ، مكتبة العلامة ابن فهد الحلي - كربلاء - ط ١ ، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

(14)سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جِنّي (ت٣٩٢ هـ) ، دراسة وتحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق ، ط٢ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

(15)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العَقيلي المِصري الهَمْداني (ت٧٦٩ هـ) ومعه كتاب (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، نشر وتوزيع : دار التراث ، القاهرة ، دار مصر للطباعة ، ط٢٠ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

(16)شرح الرضي على الكافية : مِنْ عَمَل : يونس حسن عمر ، منشورات : جامعة قار يونس - بنغازي ، ط٢ ، ١٩٩٦ م.

(17)شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت٣٦٨ هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٤٢٩ هـ -٢٠٠٨م.

(18)شرح المفصَّل : موفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣ هـ) ، عُنِيَتْ بطبعه ونشره : إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، (د ، ت).

(19)الصاحبيّ في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥ هـ) ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة - مصر ، (د ، ت).

(20)الصاحبيّ في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي ، تحقيق : د. عمر فاروق الطبّاع ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

(21)ضوابط الفكر النحوي - دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم - : د. محمد عبدالفتّاح الخطيب ، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٦ م.

(22)عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه - محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي - : د . سعيد حسن بحيري ، نشر : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.

(23)القراءات في كتاب سيبويه حتى باب المبدل من المبدل منه توجيهاً نحوياً : نبيهة عبدالرحيم سندي ، السعودية ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

(24)الكتاب (كتاب سيبويه) : أبو بِشْر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠ هـ) ، تحقيق وشرح : عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة ، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر - القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

(25)اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمّام حسّان ، دار الثقافة ، مطبعة النجاح الجديدة ، المغرب ، ١٩٩٤م.

(26)معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧ هـ) ، عالَم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

(27)معاني النحو : د.فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمّان ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

(28)المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل : د. عبد العزيز عبده أبو عبدالله ، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمَطابع ، طرابلس - ليبيا ، ط١ ، ١٣٩١ هـ - ١٩٨٢م.

(29)مفهوم الجملة عند سيبويه : د. حسن عبد الغني الأسدي ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨م.

(30)المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة والإعلام - بغداد ، ١٩٨٢م.

(31)المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، وزارة الأوقاف - القاهرة - مصر ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

(32)نظرية المعنى في الدراسات النحوية : أ.د. كريم حسين ناصح الخالدي ، مكتبة المَجْمع العربي للنشر والتوزيع ، عمّان ، ط١ ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

الرسائل والأطاريح:

(1)المعنى وأثره في التحليل النحوي - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب أنموذجاً - : بوحاده صليحة ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - كلية الآداب واللغات ، الجزائر ، ٢٠٠٨ م - ٢٠٠٩م.
(2)نظرية المعنى في كتاب سيبويه : عماد زاهي ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة - كلية الآداب ، ١٩٩٩م ، الأردن.